انتهاكات حقوق الإنسان
تحت الحكم الشمولى فى السودان*

علاء قاعود

إن قيام طائفة من ضباط الجيش السودانى بالاستيلاء على سلطة الدولة بالقوة المسلحة هو أمر يتفق مع ممارسة شائعة فى أفريقيا جنوب الصحراء، وفى العالم العربى بدرجة أقل. وهى كذلك ممارسة تتفق مع ظاهرة نافذة فى التاريخ السياسي السودانى الحديث وهى دورة الإنقلاب العسكرى والثورة المدنية. وككل النظم العسكرية، فإن دعاية النظام العسكرى الإسلاموى فى السودان تنهض فى جانب منها على الإدعاء بتفوق نموذجه فى الإدارة للإقتصادية وسياساته الإقتصادية والإجتماعية بالمقارنة بالحكم المدنى، وحتى بالحكومات العسكرية السابقة فى السودان. أما الجديد حقا فى الدعاية التبريرية فهى وضع النظام الحالى نظام الإنقاذ» فى مقارنة مع جميع الحكومات السابقة: مدنية / ديمقراطية وعسكرية / ديكتاتورية فيما يتصل بالخصوصية الثقافية / السياسية للسودان. إذ توصف جميع الحكومات السابقة بأنها علمانية، فيما يزعم النظام الحالى لنفسه صفة التعبير الأوحد عن الخصوصية الدينية / الثقافية للسودان. وحسب تعبير الدكتور حسن الترابى - منظر نظام الإنقاذ وقيادته اللارسمية والفعلية - فى خطاب له قبل عام ونصف من إنقلاب ١٩٨٩ أن «اللادينية السياسية قد أصبحت النهج الغالب فى حياتنا، حكمنا بالوضع لا بالشرع وسياستنا للسياسة لا العبادة، واقتصادنا شهوة وتمتع وسطوة لظالم: وفـ لهو بالجمال ورياضتنا لعب وتغالب، وعلمنا تعلق بظاهر الحياة دون حكمتها» . ويفترض ذلك بالمخالفة أن نظام الإنقاذ تعبير عن نقيض كل ذلك.

إن إقامة شرعية نظام الإنقاذ على الخصوصية الدينية للبلاد كان هو الاصل والأساس الدعائى فى سلب المواطن السودانى من حقوقه الاساسية المدنية والسياسية، وهى الحقوق التى يتفوق النظام الديمقراطى فى الوفاء بها. فإلى أى حد تعكس رؤى وبرامج وسياسات ونظام الإنقاذ الخصوصية الدينية والثقافية للمجتمع السودانى؟

الواقع أن هذا الإدعاء أكثر التباسا وغموضا فى هذا الجانب عنه فى الجانب الأول (والخاص بالفعل الإنقلابى فى حد ذاته). وذلك لأسباب عديدة، سوف نتناولها تباعا فى ضوء مناقشة الإعتبارات التالية:

(أ) الإعتبار الأول والتقليدى فى كل مناقشة لخصوصية المجتمع السودانى هو تعدديته العرقية والثقافية (اللغوية) والدينية. فالسودان كدولة وكوحدة جغرافية - سياسية وإدارية لم ينشئه أهله على أساس من وحدة المنشأ العرقى أو الثقافي/ الروحى، وإنما هو نتاج لحركة استعمار فى القرن

* هذا المقال مأخوذ من مداخلة الكاتب فى المناظرة التى نظمها مركز القاهرة فى أكتوبر ١٩٩٥ حول الموضوع .

الماضى وتطور وتوسع الإقليم الجغرافى - السياسى الذى تحتله السودان الآن بدءاً من استعمار مصر وإلحاقها للشمال عام ١٨٢١، وللشرق عام ١٨٣٨ والجنوب عام ١٨٦٧ثم الغرب ١٨٧٤، وأخيرا دار فور عام ١٨٩٦. والأهم من ذلك أن كيان السودان يضم جماعات عرقية ولغوية غاية فى التنوع والتباين ويمكن تقسيمها إلى أربع جماعات رئيسية بالبلاد وهى النوبية، البيجاوية،العربية، والزنجية. وتتفرع كل من هذه الجماعات إلى شعوب وقبائل متعددة. ويقرر أول تعداد رسمى شامل لسكان السودان أجرى عام ١٩٥٦ أن ٧٥٢ قبيلة تتحدث ١١٤ لغة مكتوبة أو منطوقة. ومن الناحية العرقية ينسب ٤٠٪ من إجمالى السكان أنفسهم إلى العرب، و٣٠٪ منهم إلى أصول إفريقية مختلفة، ٢١٪ إلى النوباوية البيجاة، و٣٪ إلى النوبيين. فيما يتحدث ٥١٪ من السكان اللغة العربية، على حين يتحدث ٤٨٪ منهم لغات أخرى. ويدين ٧٢٪ من سكان السودان بالإسلام، و٥٪ منهم بالمسيحية، على أن ٢٣٪ من سكان البلاد يدينون بأديان مختلفة غير كتابية «طوطمية أو وثنية» تعيش أغلبيتهم الساحقة فى الجزء الجنوبى من البلاد. وأمام هذا التنوع المدهش ليس لدى نظام الإنقاذ ما يؤهله لاستجابة مبدعة أو خلاقة أو حتى وطنية وإنسانية.

(ب) وحتى لو إقتصرنا على الشمال وحده، فهناك شكوك كبيرة حول كون نظام الإنقاذ استجابة لخصوصية السودان. فقد أدى التنظيم القبلى السائد والطائفية الدينية / السياسية إلى إفراز نمط معين للسياسات الديمقراطية، حيث عادة ما تفوز الأحزاب المعبرة عن الطائفتين الكبيرتين فى الشمال: المهدية والختمية بغالبية الأصوات فى الانتخابات العامة الديمقراطية.

وإضافة لما تعنيه الطائفية من خصوصية سودانية فى الممارسة الدينية فإن لها دلالة سياسية مباشرة وشديدة الخصوصية أيضا، وهى أن إعمال قواعد نموذج «وستمنستر» للديمقراطية فى السودان تؤدى على نحو شبه تلقائى إلى فوز إى من أو مجموع الحزبين الكبيرين: الأمة والاتحادى بسلطة الحكم. ولم تفلح محاولات الطبقة الوسطى الحديثة - بمختلف تياراتها المذهبية والأيدلوجية فى هز أو إنهاء سيطرة الحزبين التقليدين على السلطة الديمقراطية سوى بالوسائل الإنقلابية. وتعد هذه بدورها أحد الخطوط الكلاسيكية لمعالجة مسألة خصوصية المجتمع السودانى.

ولا تمثل الجبهة القومية الإسلامية، ولا يمثل الضباط الإنقلابيون الذين أسسوا « نظام الإنقاذ» سوى قطاع واحد فقط من الطبقة الوسطى الحديثة المتركزة فى الخرطوم. هذا وإن كان هذا القطاع قد نما بشكل غير اعتيادى خلال عقد عقد الثمانينات نتيجة لظروف شتى إقليمية وسودانية. وكذلك لا تمثل رؤى وفلسفة وبرامج نظام الإنقاذ بشقيه العسكرى والمدنى غير قراءة متعمقة على نحو ما لميراث الفقه وعلم الكلام الإسلامى، وهى قراءة نمطية يمكن توظيفها منطقيا فى تشكيلات اجتماعية/ واقتصادية شتى، وعند مستويات متباينة للتطور، ولا صلة لها بخصوصية الواقع السودانى. بل أنها تنطلق من إدراك ما لضرورة تجاوز هذه الخصوصية ولو عن طريق صب الواقع السودانى فى قالب نصوصى له مغزى عام وشامل ربما لجميع المجتمعات الإسلامية.

(ج) وأخيرا نأتى لخصوصية الطبقة الوسطى السودانية ذاتها. وأهم جوانب هذه الخصوصية على الإطلاق هى ضيق قاعدة هذه الطبقة التى أفرزها نظام التعليم الحديث، وتركزها الجغرافى فى العاصمة الخرطوم وعدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من المدن الأساسية. فالسودان هو من أكثر بلاد العالم فقرا. وهو مسجل كإحدى الدول الـ ٣٥ الأقل نموا فى العالم. وتفيد مؤشرات التنمية البشرية بأنه من أقل بلاد العالم تطورا فى مؤشرات أساسية.

إن ضيق قاعدة الطبقة الوسطى الحديثة فى

السودان عموما، وتمركزها الجغرافى فى الخرطوم جعل طموحها السياسى يصطدم دائما بعقبة كؤود تتمثل فى سيطرة الأحزاب التقليدية ذات القاعدة الطائفية على السلطة الديمقراطية، وعزز من قوة النزعات الراديكالية المعادية للديمقراطية البرلمانية الغربية بينها، وجعل قطاعا رئيسيا منها يفضل الثورة والإنقلاب كمدخل للمشاركة فى الحكم بالمقارنة بالمداخل الأطول مدى والأكثر عمقا، والتى كان من شأنها أن توظف مهارات هذه الطبقة فى الربط العضوى بين أطراف المجتمع السودانى الممزق. حتى هؤلاء الذين استنكفوا عن المشاركة فى تدبير أو تبرير الإنقلابات لم يكفوا عن المطالبة بثقل خاص ومعترف به دستوريا لطبقته. وهو ما تبلور فى تشكيل دوائر خاصة للخريجين وتمثيل خاص لهم أكبر بكثير من وزنهم العددى فى البرلمان السودانى الأول بعد الإستقلال.

إن علامة الوحدة والتجانس، الوحيدة ربما، فى موقف الطبقة الوسطى السودانية وهو مشاركتها « شبه الإجماعية» تقليديا فى الإنتفاضة المدنية المعادية للديكتاتورية العسكرية. أما تمزقها الأعمق والأوسع فقد ظهر تقليديا فى نزعة أقسامها المختلفة لتحريك إنقلابات عسكرية أو المشاركة بأدوار شتى فى تشغيل نظم الحكم العسكرية، لحسابها وعلى غير مصلحة الأقسام الأخرى. وبسبب عوامل شتى، انتقل مركز الثقل فى التكوين السياسى والأيديولوجى للطبقة الوسطى الحديثة من الأيديولوجيات الثورية الماركسية والإشتراكية والديمقراطية إلى الأيديولوجية «الثورية» الإسلاموية. وقد استغرق هذا الإنتقال نحو أربعة عقود كان فيها الماركسيون والإشتراكيون هم الضحية الأولى للقمع العسكرى والديكتاتورى، الذى غالبا ما كان يستعين بالقوة البازغة والصاعدة «للأيديولوجية الإسلاموية». وهكذا جاء إنقلاب عام ١٩٨٩بتيار سياسى واحد وأيديولوجية وحيدة من بين تيارات وأيديولوجيات الطبقة الوسطى إلى الحكم، هو التيار والأيديولوجية المرتبطين باسم السيد/ حسن الترابى وما صار إلى تسميته بالجبهة الإسلامية القومية. وبعد هذا التطور بحد ذاته اصطداما مباشرا وشديد التوتر مع خصوصية الطبقة الوسطى السودانية المعروفة بحيويتها الفكرية واستقطاباتها السياسية غير العادية بالمقارنة بحالات دول مماثلة فى أفريقيا جنوب الصحراء والعالم العربى.

إن إغواء الإستبداد كمنهج لحل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المتفاقمة فى المجتمع السودانى له صورتان متباينتان، وإن كانتا متحدتين فى حالة نظام الإنقاذ . الصورة الأولى هى « الحكم العسكرى» أما الصورة الثانية فهى برنامج العمل الشمولى للجبهة الإسلامية القومية. وقد لا يكون « الإتحاد » بين هاتين الصورتين خاليا من التوتر. ذلك أن العلاقة بينهما تقترب فى جوانب معينة من الإنصهار، وتقترب فى جوانب أخرى من وضع «إزدواج السلطة». ويمكن القول أن هناك غلبة تدريجية للنمط الجديد والخاص بالشمولية الدينية مع خفوت تدريجى للأهمية النسبية للنمط التقليدى المميز للحكم العسكرى. ويمكن ملاحظة ذلك فى الأشكال المختلفة لإنتهاك حقوق الإنسان التى مارسها نظام الإنقاذ منذ قيامه:

(١) فد طبق النمط التقليدى من الإنتهاكات وأشكال القمع البوليسى والعسكرى فى الأعوام الثلاثة الأولى من نظام الإنقاذ، وعلى نطاق واسع لم يشهده أي نظام عسكرى سابق، سوى لفترات قصيرة.

(أ) فكعادة كل نظام عسكرى شمل المرسوم الأول لمجلس قيادة الثورة تعطيل الدستور الإنتقالى لعام ١٩٨٥ وحل الجمعية التأسيسية والمجلس الأعلى للدولة، ومجلس الوزراء. وجمع مجلس قيادة الثورة بين السلطات الثلاث، كما جرى إعلان حالة الطوارئ، وتم حل جميع الأحزاب

السياسية وفرض الحظر على جميع النقابات المهنية والصحف. وأجاز المرسوم الثانى للنظام الجديد إعتقال أى شخص يشتبه فى كونه خطرا على الأمن السياسى أو الإقتصادى، وحرم أى شكل من أشكال معارضة مجلس قيادة الثورة وتم حظر الأضرابات أو التجمعات السياسية غير المصرح بها. وتصل عقوبات من يخالف المراسيم إلى الإعدام.

وسريعا ما صدر قانون الطوارئ لعام ١٩٨٩ وهو مطبق حتى الآن. وشمل سلسلة من التدابير الهادفة إلى حماية أمن وسلامة النظام اللجديد. ويخول هذا القانون سلطات طوارئ مطلقة للجيش وجهاز الأمن وسلطة «الحصول على المعلومات من أى شخص»، وحرية الدخول لجميع الممتلكات ومصادرتها، واحتلال أى منشأة صناعية، وإلقاء القبض على أى شخص واحتجازه رهن الإعتقال الإدارى بدون حد أقصى زمنيا ودون تهمة أو محاكمة.

ويقتضى هذه المراسيم والقوانين والترتيبات عمل «نظام الإنقاذ» مثل كل النظم العسكرية السابقة عليه فى السودان. إلا أنه قد تجاوز الاجراءات التقليدية للنظم العسكرية السابقة بإدخال سابقة هى الأولى من نوعها فى تاريخ السودان الحديث وهى التعذيب المنهجى أثناء الاستجواب وفترات الحبس فى مقار تختفى منها كل الضمانات القانونية ومن بينها المقار التى صارت تسميتها ببيوت «الأشباح» تعبيرا قاسيا عن صدمة الوجدان العام فى السودان حيال هذه الممارسة.

(ب) غير أن التعذيب والأساليب القهرية والقاسية الأخرى فى تصفية المعارضة والخصوم السياسيين أو حتى المشتبه فى عدم كفاية ولائهم للنظام العسكرى ليست هى الأمور الوحيدة الجديدة التى اختص بها النظام نفسه بالمقارنة بكل النظم العسكرية السابقة فى السودان. فهناك طائفة واسعة للغاية من الإجراءات التى تنتهك الحقوق الأولية للإنسان والتى تدخل فى باب التحضيرات السلبية والإيجابية لتطبيق رؤى وبرامج وفلسفات وسياسات «الجبهة الإسلامية القومية» : أى التى تنبع من مصدر أيديولوجى شمولى / دينى.

فعلى مستوى التحضيرات السلبية للعملية السياسية اللتى تهدف لضمان احتكار سلطة الدولة وإلغاء كل منافسة سلمية للجبهة الإسلامية فى المجتمع المدنى قام نظام الإنقاذ بتحطيم وتصفية قطاع واسع من الطبقة الوسطى الحديثة وبمحاولة تصفية كل التيارات الفكرية والسياسية الأخرى تصفية مادية وقهرية. ربما كانت أهم تلك الإجراءات من حيث جدتها وآثارها الاجتماعية/ والسياسية هى عملية التطهير الواسعة لكل الفاعليات الإدارية والوظيفية غير مضمونة الولاء للجبهة. وإهتم نظام الإنقاذ فى ذلك كله إهتماما خاصا بالجيش والبوليس والقضاء: حيث أحيل إلى التقاعد جميع العسكريين ذوى الرتب الأعلى من رتبة قائد الإنقلاب (عميد) وكذلك كل الموقعين على مذكرة القوات المسلحة الشهيرة فى ٢ نوفمبر ١٩٨٨، وعدد من كبار المختصين فى القضاء العسكرى، وعشرات غيرهم.

وفى المؤسسات المدنية كانت هناك عمليات تطهير لا تقل إتساعا وتعسفية. وتشير بعض المصادر إلى أنه تم فصل أربعين ألف موظف من الخدمة حتى أوائل عام ١٩٩٤ ويشمل هؤلاء موظفين بالخدمة المدنية ومئات من النقابيين ومئات غيرهم من أساتذة الجامعات وأعضاء السلك الدبلوماسى. واتسع نطاق الإحالة إلى الاستيداع بصفة خاصة بين صفوف القضاء وأعضاء النيابة، وهو الأمر الذى يشير إلى نية مبدئية فى إنهاء كل أساس لاستقلال القضاء، وتصفية تقاليد القضاء والعمل بالقانون عموما وفق الأسس المنضبطة للقانون الوضعى.

ومن أهم الإجراءات فى هذا المجال حل الأحزاب

السياسية، وإلغاء الصحافة المستقلة من الناحيتين القانونية والعملية. وكانت سلطات الإنقلاب قد حظرت فى البداية جميع الصحف باستثناء الصحيفة الناطقة بلسان الجيش، ثم أصدرت قانونا جديدا للصحافة يضمن بقاء الصحف تحت السيطرة الشاملة للسلطات.

كما أن السيطرة على النقابات العمالية والمهنية تعتبر مظهرا شديد الأهمية للتحضيرات الرامية إلى تمكين التيار الإسلاموى من السيطرة الكاملة على المجتمع المدنى بدون منافس. وقد تم فى واقع الأمر استبدال النقابات بلجان تسيير أجريت إنتخاباتها بعيدا عن الحرية والنزاهة فى ظل تشريعات جديدة منافية للمبادئ المدنية والأساسية للحقوق النقابية وحماية حق التنظيم النقابى والصادرة عن منظمة العمل الدولية عام ١٩٤٨. وأجريت هذه الإنتخابات فى ظل إعتقال وتشريد الغالبية الساحقة من القيادات النقابية ذات الوزن الجماهيرى وذلك لضمان إنجاح ممثلى الإتجاه الإسلاموى ومن يرضى عن هذا الاتجاه.

(ج) وعلى مستوى التحضيرات الإيجابية فإن الخط العام لسياسات نظام الإنقاذ هو إحلال عناصر الجبهة الإسلامية مكان العناصر التى تمت إحالتها إلى الاستيداع من بين صفوف المعارضين والمستقلين، ويلاحظ هنا أن كثافة وإتساع تلك العملية التحضيرية يصل إلى قطيعة شبه كاملة مع جهاز الدولة والمجتمع القديم، وبناء جهاز دولة يكاد يكون جديدا. ويختلف نظام الإنقاذ فى هذا الجانب عن الغالبية الكاسحة من النظم الإنقلابية العسكرية فى القارة الافريقية وفى السودان نفسه، التى إكتفت بمحاولة تطويع واستخدام جهاز الدولة القديم لمصلحتها.

وحيث أن الجبهة كانت نشطة فى تدريب وتعليم كوادرها الشابة لفترة طويلة فقد تمت عملية الإحلال هذه على نطاق أوسع مما كان من الممكن تصوره. ومما لا شك فيه أن عملية الإحلال قد أدت فى حالات كثيرة إلى إنهيار فى الأداء الوظيفى لكثير من مؤسسات الدولة، وخاصة تلك التى لم يتوفر لدى الجبهة الإسلامية كوادر موالية فيها بحكم رسوخ تقاليد مهنية صارمة مثل السلك الدبلوماسى والقضائى.على حين منعت عملية التحضير والتدريب الممتدة لكوادر وعناصر الجبهة الإسلامية من إنهيار الأداء الوظيفى فى مؤسسات وقطاعات أخرى، وخاصة تلك ذات الإرتباط المباشر بالسياسة مثل الإعلام والأمن. وبطبيعة الحال فقد استعان نظام الإنقاذ بكل العناصر التى شغلت مواقع مهمة فى قطاعات عديدة والتى أبدت استعدادا واضحا لتعاون مع كل النظم الانقلابية، وخاصة نظام نميرى، بما فيها تلك العناصر التى ارتكبت جرائم مذهلة ضد المصالح الواضحة للإسلام والمسلمين. فمثلا شغلت العناصر المسئولة عن تهريب يهود الفلاشا من أثيوبيا إلى إسرائيل عبر السودان وذلك أثناء السنوات الأخيرة من حكم نميرى مواقع أساسية فى جهاز أمن نظام الإنقاذ.

إن عملية الإحلال التى مكنت نظام الإنقاذ من تكييف جهاز الدولة لأغراضه وسياساته تلقى أضواء جديدة على تصريح السيد/ حسين الترابى أمام مجموعة من السودانيين فى العاصمة البريطانية لندن أواخر مارس ١٩٩٠ والذى ذكر فيه أن «مستقبل السودان هو مستقبل الجبهة الإسلامية». فهذا التوحيد بين الدولة والجبهة - وهو مماثل للتوحيد الأقدم بين الدولة والملك - لا يتحقق على مستوى السياسات فحسب اذ يكاد الحزب الحاكم والوحيد - وهو هنا الجبهه القومية الاسلامية - أن يصير هو جهاز الدولة بالمعنى المادى للكلمة حيث يشغل الموالون للجبهة وكوادرها الوظائف الأساسية والأهم فى جهاز الدولة، بل ويشكلون الأغلبية الساحقة من وظائف الخدمات العامة فى قطاعات ومؤسسات جوهرية معينة.

(٢) إن النمط التقليدى لانتهاكات حقوق

الإنسان - والمرتبط بنظم الحكم العسكرى والتسلطية الشائعة - لا يقل بالضرورة مع الزمن. غير أن مظاهره المباشرة قد تخفت تدريجيا فى مقابل بروز النمط الجديد من الإنتهاكات والمرتبط بتقنيات الهيمنة الشمولية على الدولة والمجتمع. فمثلا لا يكاد الزائر للخرطوم خلال العام الأخير (١٩٩٤) يلاحظ مظاهر التواجد العسكرى الكثيف فى شوارع الخرطوم والذى كان لازما سواء لتطبيق حظر التجول المستمر فرضه منذ وقوع الانقلاب، أو لإجراء مختلف الممارسات القمعية. والحاجة لهذه المظاهر تقل بسبب إحلال تقنيات الهيمنة الشمولية محل تقنيات ومظاهر السيطرة البوليسية والتسلطية.

(أ) ومن المهم بادئ ذى بدء أن نشير إلى أن تقنيات السيطرة كانت وستظل قاسية للغاية، غير أنها من حيث الفاعلية والتأثير، بل ومن حيث أهدافها وإطارها الفكرى والنظرى ليست سوى أدوات تكميلية بالمقارنة بالأهداف والإطار الفكرى والنظرى والأدوات المستخدمة فى فرض الهيمنة الشمولية. فالمشروع الفكرى لنظام الإنقاذ إنما يتمثل فيما لا يقل عن «إعادة صياغة الإنسان السودانى» هو هدف قلما طرحته حتى أكثر النظم الشمولية بأسا وتطرفا. فالسلطة السياسية التى تجرؤ على طرح شعار كهذا إنما تفترض أنها تستطيع التحكم المباشر (بالوسائل الإدارية والبوليسية أولا) وفى المتغيرات الحاكمة لتطور شخصية الفرد وخياراته وممارساته. وهى عادة ما تفترض «إمكانية تطهير» الشخصية الفردية والجماعية من القناعات والنزعات التى تراها فاسدة، ثم إعادة ملء هذه الشخصية بما تراه صالحا من قناعات ونزعات مثلما يمكن تفريغ إناء وإعادة ملئه. ولا شك أن الافتراض الكامن فى هذه العملية هو أن السلطة الحاكمة مقتنعة بأنها تملك صورة وحيدة ونمطية لما يجب أن يكون عليه الإنسان، وأن هذه الصورة ليست فقط مثالية بمعايير الأخلاق والسياسة، وإنما هى الصورة المثالية الوحيدة التى تملك مكانة الحقيقة المطلقة، وبالتالى لا تجوز معارضة إعادة طبع هذه الصورة فى كل إنسان بإعادة صب شخصيته «فى القالب الذى تراه».

ويكاد هذا التعيين للهدف أن يتناقض كلية مع الهدف الأساسى للفكرة الديمقراطية ومع الضمانات التى توفر على صياغاتها القانون الدول لحقوق الإنسان التى ترمى إلى «التطور الحر للشخصية الفردية والجماعية»، بما فى ذلك حق الإنسان فى التمتع الحر بثقافته.

والواقع أن محاولة إضفاء طابع التقديس على مهمة «إعادة صياغة الإنسان السودانى» بجعلها قائمة على الدين الإسلامى هى محاولة تخلو من المنطق إلى حد بعيد:

أولا: لأن المسلمين فى السودان لم يتخلوا قط عن معتقداتهم الإسلامية.

ثانيا: لأن المجتمع السودانى متعدد الأديان والثقافات ولا يجوز لا من وجهة نظر حقوق الإنسان، ولا من وجهة نظر القواعد الإيمانية للاسلام فرض صورة وحيدة للإنسان المسلم على كل إنسان سودانى بغض النظر عن دينه وثقافته لأن الإسلام والإيمان لا يفرضان قسرا، وباستخدام قوة الدولة وسلطتها القهرية.

(ب) ويتضح معنى الشمولية أيضا فى استخدام دولة « الإنقاذ » لدولاب الدولة من أجل تحقيق هدف «إعادة صياغة الإنسان السودانى» وبالذات دولاب الثقافة والإعلام. وأفرط نظام الإنقاذ فى استخدام تعبير «الثورة» لوصف سياساته الجديدة فى هذه الميادين: وخاصة ثورة التعليم وثورة الإعلام. وصممت السياسات الإعلامية بحيث تخدم هدف إعادة صياغة الإنسان السودانى وفقا لوجهة نظر «دينية» وحيدة فأعدم ثلاثة أرباع المكتبة الموسيقية التى تستخدمها الإذاعة والتليفزيون السودانيين بحجة عدم لياقتها

للدولة الإسلامية السودانية. وخصصت للبرامج التعليمية والإخبارية أكثر من نصف فترات البث التليفزيونى ويسيطر عليها الطابع التوجيهى سيطرة تامة.

ويقول مدير الهيئة القومية للإذاعة السيد الحاكم عبد الله «أنه حدث تغيير كبير فى نوعية البرمجة والأشكال المستخدمة والإخراج . والمراقب يلمس التوجه الإسلامى خلال ما يقدم من برامج دون أن تسمى كذلك ولذلك أسقطنا ما يسمى بالبرامج الدينية. ويبدو التوجه الإسلامى فى كل البرامج، وبشكل خاص الثقافية والمنوعات السياسية».

(ج) ويعتمد نظام الإنقاذ اعتمادا كبيرا على وزارة أنشأها بإسم «التخطيط الاجتماعى» وألقى عليها مسئولية جميع الأنشطة الإجتماعية والفكرية والرياضية والثقافية وتربية النشء فى المنزل النوادى والمساجد والجمعيات الخيرية والأدبية. ورصدت للوزارة مخصصات مالية كبيرة جاءت من قنوات متعددة منها صندوق الزكاة وحددت مهمة الوزارة فى صياغة إنسان جديد وتشكيل المجتمع وفق تصور ومعايير الإتجاه الإسلامى. ويشير المؤيدون لتلك السياسة أنها «تسعى إلى تغيير الأفراد والمجتمع من أجل الإنطلاق فى إعمار الأرض ونشر العدل والتراحم».

ويرى الوزير السيد/ على عثمان أن وزارته «اتجهت إلى تصحيح الإعتقاد حتى تقوم علاقة الفرد برب الكون من حوله على فهم سليم يفضى إلى صراط مستقيم فى إدارة شئون الدنيا وإعمارها» وحدد فى هذا الإطار كل ما ينبغى عمله فى مجال تنظيم الشعائر الدينية و «حسن إقامتها» وهكذا تنطوى أيديولوجية النظام على الإعتقاد بأن الدولة تملك «تصحيح الإعتقاد» وتملك الحق والقدرة على فرض «فهم سليم لعلاقة الفرد برب الكون»، بل إن الدولة تقوم بوظيفة «الإمام» فيشير نفس الوزير إلى أن «المحافظ فى الأساس أداة الثورة فى تغيير البشر.. تغيير سلوكهم وعلاقاتهم.. إنه نائب عن الإمام فى حفز الأمة لفعل الخير»؟.

(د) من أهم آليات الهيمنة وأشدها قسوة قيام نظام الإنقاذ بإجراء جراحة اجتماعية واسعة النطاق شملت إعادة هيكلة الديموجرافيا السودانية.

وقد اتخذت تلك الجراحة الإجتماعية والديموجرافية فى سياق الحرب ضد الثورة العسكرية فى جنوب السودان، وهى الحرب التى أضفى عليها النظام طابعا جهاديا يتناقض مع الإدعاء بالحرص على وحدة الدولة. وعلى هامش إعلان الجهاد ضد الثورة فى الجنوب اجتهد نظام الإنقاذ فى تفكيك البنى الإجتماعية لجماعات بشرية ينظر إليها كسند للتمرد وإزاحتها جغرافيا كإحدى وسائل إيقاع الهزيمة بالثورة وتأمين الهيمنة على المجتمع عموما. وقد وصلت تلك العملية إلى حد الإبادة الجماعية فى حالات معينة. ومن المهم التمييز هنا بين ثلاثة مداخل للجراحة الإجتماعية، من حيث ما تتضمن من تقنيات ومن إنتهاك لحقوق الإنسان: وهى الإبعاد القسرى، تفكيك البنى الإجتماعية فى سياق إعادة التوطين، والقتل خارج نطاق القضاء.

الإبعاد القسرى

انتهجت حكومة الإنقاذ سياسة الإبعاد القسرى لجماعات بشرية بكاملها فى أكثر من مناسبة، وبصفة خاصة لتصفية معسكرات اللاجئين العشوائية حول مدينة الخرطوم العاصمة. وتشير التقارير الدولية الموثقة إلى أن السلطات قامت خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٢ - بإزالة وإحراق مساكن نحو ٥٠٠ ألفا من الفقراء واللاجئين ونقلهم قسرا إلى مناطق جديدة نائية خارج المدن لا تتوفر فيها أدنى مقومات العيش وتعرض الذين قاوموا الترحيل والإبعاد القسرى لإطلاق النار والضرب مما أدى لمصرع العديدين منهم. وتشير التقارير إلى أن الغالبية الساحقة ممن أبعدوا هم من أصحاب الديانات غير الكتابية

والمسيحيين من سكان الجنوب الفارين من الحرب الأهلية فى مناطقهم والذين وجدوا فى الخرطوم الملجأ بعيدا عن ويلات الحرب.

وتعد حملة حكومة الإنقاذ لترحيل سكان النوبة من مناطقهم التقليدية خلال عامى ١٩٩٢، ١٩٩٣ من أكثر إجراءات الإبعاد القسرى عنفا وقسوة. وتفيد التقارير الدولية أنه تم ترحيل ما يزيد عن أربعمائة ألفا (٤٠٠ ألف) من سكان النوبة فى المناطق الجبلية بولاية كردفان فى قوافل من الشاحنات إلى ما يسمى بقرى السلام. وتشير بعض المصادر إلى أن القرى ليست سوى معسكرات للمشردين بشمال كردفان وعلى مسافات كبيرة من المواطن الأصلية للسكان. وفقد عدد غير معلوم حياتهم فى سياق عملية الإبعاد القسرى العنيفة هذه كما هو متضمن فى شهادات شيوخ القبائل التى وردت ضمن تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة وغالبا ما تتم عملية الإبعاد القسرى بحيث تفضى إلى تفكيك البنية الإجتماعية الداخلية الأصلية للسكان. ومن المثير أن شعار الجهاد قد استخدم فى الحشد التعبوى الضخم الذى ساهم فى إجراء تلك الجراحة الإجتماعية القاسية ضد النوبة.

إعادة التوطين العشوائى:

ويلاحظ فى عمليات الإبعاد وإعادة التوطين الحرص على تفريغ السكان عشوائيا وإعادة توطينهم عشوائيا أيضا، وذلك لضمان هدم الهياكل الإجتماعية (العشائرية والقبلية واللغوية والثقافية والدينية) التى تعطى لهؤلاء السكان هوية وحسا بالتضامن. ويعد ذلك الإجراء بحد ذاته إنتهاكا مستقلا للحقوق الأساسية للإنسان فى التمتع بثقافته وفى الأمن الإجتماعى والنفسى إنطلاقا من تكامل شخصيته الفردية وإندماجه الإجتماعى.

التصفيات الجماعية على الهوية

وقد تضمنت عمليات الجراحة الإجتماعية إفراطا فى استخدام العنف البدنى والنفسى ضد الجماعات التى تنتهك حقوقها، وخاصة تلك المشكوك فى ولائها لقوى الثورة العسكرية فى الجنوب وبصفة أخص جيش التحرير الشعبى. فطبقا للتقارير المتعلقة بأحداث جوبا فى منتصف عام ١٩٩٢ وغيرها من الأحداث يمكن القول أنه تم إعدام المئات وربما الآلاف من المدنيين دون أى أساس قانونى وخارج القضاء. وتشير التقارير أيضا إلى إختفاء مئات وخاصة من مثقفى النوبة، وهو ما يخشى معه أن تكون السلطات قد أعدمتهم خارج القضاء. ومن المؤسف أن عمليات كهذه تبرر بإسم الجهاد (الإسلامى)، وهو ما ينسف الأساس الأخلاقى والقانونى للدولة السودانية الموحدة.